

واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية

في ضوء اقتصاد المعرفة

إعداد

د / سعيد بن صالح بن سعيد الوادعي

مقدمة:

يعد الاستثمار التربوي من أفضل ما يمكن استثماره في تنمية الإنسان، حيث يشير الزلزلة (٢٠١١، ٢٥) إلى أنه من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتعليم يأخذ طابعاً استثمارياً بعيد المدى؛ ولذا فإن ما يكتسبه الإنسان من دخل أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مع مخرجات هذا التكوين، وإن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، بل إن الآثار الإيجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها؛ لتعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية.

وتعد الجامعات من أهم المنظومات التي تقود التنمية الشاملة لأي مجتمع، ولا ينحصر دورها في قبول الطلاب والطالبات في مقاعدها الدراسية، بل يتعدى هذا الدور إلى تحقيق الاستفادة من كل ما تملكه من خبرات متميزة وبنية تحتية كبيرة، وإمكانيات علمية واستثمارها تربوياً؛ يعود على العملية التعليمية بالنفع والفائدة، ويحقق أثراً ملموساً لدى جميع أفراد المجتمع، الأمر الذي يحتم على الجامعات تعزيز قدراتها التنافسية لتحقيق الاستثمار التربوي الفعال؛ الذي يؤدي إلى إحداث تأثيرات إيجابية فردية وجماعية على حد سواء؛ فبالنسبة للعائد الفردي؛ فيتمثل في المنافع التي تعود على المتعلم نتيجة لاكتساب المزيد من المعرفة، أما بالنسبة للعائد الاجتماعي؛ فهو المنافع التي تعود على المحيط الاجتماعي المستهدف من أنشطة أو مبادرات الاستثمار التربوي (Fabunmi, 2012, p17).

ولما كان إنتاج المعرفة وتطويرها وإعداد مبتكرين لمعرفة جديدة أمراً بالغ الأهمية في تعضيد مجتمع المعرفة ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة، فالجامعات تؤدي دوراً أساسياً في التنمية وتحقيق الاقتصاد المعرفي، والاستثمار التربوي في الجامعات هو استثمار في تكوين رأس مال بشري وعلمي لا غنى للاقتصاد المعرفي عنهما؛ لما يلعبه العلماء والباحثين والمبتكرين الفعال من أدوار في التنمية المستدامة (العزيمي، ٢٠١٩م، ص٨).

وتعد جامعة ستانفورد University Stanford من الجامعات التي تبنت مفهوم الاستثمار التربوي بشكل هائل، وكونت قيمة إضافية ولم تكن عبئاً على الدولة، و بها (٥٣٠٠) مشروعاً ترعاه جهات خارجية بقيمة ٥ مليار دولار، بالإضافة لما تقدمه الجامعة من أدوار مهمة في

التشغيل الصحي والنهضة الاقتصادية لمجتمعها المحلي، من دون أي دعم حكومي، وإنما من خلال قدرتها على التخطيط والاستفادة من خبراتها البشرية واستثماراتها التربوية (الغفيلي، ٢٠١٥م).

وبناءً على ما سبق، يتضح الدور الكبير للاستثمار التربوي للجامعات؛ والذي تكمن أهميته في أن مجال التعليم العالي أصبح يعمل في ظل اقتصاد المعرفة، والذي أكدت عليه رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في مجال اقتصاد مزدهر فرصه مثمرة لتوفير فرص العمل المتنوعة للشباب السعودي، واستثماره فاعل بتنويع الاستثمار في مجالات اقتصادية جديدة .

مشكلة البحث:

لقد ركزت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م على الاستثمار التربوي، وأنه من أهم مقومات استدامة تنوع الاقتصاد، وذلك من خلال تطوير المهارات والقدرات لأبناء الوطن وتحقيق الاستفادة القصوى منها، والتركيز على تعزيز قدرة الاقتصاد في توليد فرص العمل واستقطاب الكفاءات والمواهب للإسهام في التنمية الشاملة (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦م، ص٣٦).

في حين أكدت دراسة سمير (٢٠١٩م) على أهمية نشر ثقافة رأس المال الفكري وتدعيم الاتجاه نحو الاستثمار لتطوير الجامعات. كما أشارت دراسة الحسنات (٢٠١٧م) إلى ضعف الاستثمار في البنية التحتية للجامعات، وضعف تسويق ممثلكات ومرافق الجامعات للمجتمع المحلي، وهو ما أكدته نتائج دراسة الحمادي وسالم (١٤٣٨هـ) و دراسة المطلق (٢٠١٧م) على أهمية ما تملكه الجامعات السعودية من بنى تعليمية تم توفيرها وتمويلها من قبل الدولة قلما استطاعت الجهات والمنظمات الأخرى أن تتنافس معها عليها، ودراسة عسييري (١٤٣٨هـ) إلى ضعف في تسويق البحوث العلمية، و(الحايس، ٢٠١٥م، ص٤).

وقد ذكرت دراسة الرماني ومطبقاني (٢٠١٠) ودراسة سارة المنقاش وعزيرة بن عنيق (٢٠١٧م) بأن أهم أوجه القصور التي تواجه الاستثمار التربوي للجامعات السعودية ضعف تلبية البرامج الحالية لاحتياجات سوق العمل، ومن ثمة احتياجات المجتمع، وضعف الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في الاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات. ولما

سبق من أهمية الاستثمار التربوي للجامعات وما يواجهه من معوقات، فقد بات من الضروري تحديد واقعه في الجامعات السعودية.

سؤالا البحث:

- ١) ما واقع الاستثمار التربوي في رأس المال الهيكلي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟
- ٢) ما واقع الاستثمار التربوي في رأس المال البشري للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

هدفا البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقق الهدفين التاليين:

١. تعرف واقع الاستثمار التربوي في رأس المال الهيكلي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة.
٢. تعرف واقع الاستثمار التربوي في رأس المال البشري للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة .

أهمية البحث: يمكن توضيح أهمية البحث فيما يلي:

- مواكبة ما يشهده العالم من اهتمام كبير بالاستثمار التربوي في التعليم العالي، في ظل التغيرات المتسارعة لاقتصاد المعرفة.
- الاهتمام الواسع باستشراف مستقبل الاستثمار التربوي، وسعي الدول ومؤسساتها للنظر في إيجاد أحدث الأساليب والآليات التي تحقق التنمية الشاملة للأفراد في ظل اقتصاد المعرفة.
- تساهم نتائج البحث الحالي في الكشف عن واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية.

حدود البحث:

أولاً: الحدود الموضوعية: تمثلت في تشخيص واقع الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من خلال (رأس المال الهيكلي التنظيمي ورأس المال البشري) .

ثانياً: الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي

١٤٤١هـ .

ثالثاً: الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على خمس جامعات من الجامعات السعودية، وتم اختيارها بناءً على التوزيع الجغرافي في كافة مناطق المملكة، وهذه الجامعات هي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك خالد، وجامعة حائل، وجامعة الملك فيصل.

مصطلحات البحث:

الاستثمار التربوي: "Educational Investment"

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: الاستفادة القصوى من إمكانات وموارد الجامعات؛ لتحقيق عوائد استثمارية في المستقبل على مستوى رأس المال الهيكلي التنظيمي ورأس المال البشري، بشكل يحفز عملية التطوير المبنية على الاقتصاد المعرفي والمعتمدة على الابتكار والتجديد، بما يدعم المركز التنافسي للجامعة ويحقق أهدافها المنشودة في المجتمع.

اقتصاد المعرفة "Knowledge Economy"

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: الاقتصاد الذي تكتسب من خلاله الجامعات السعودية المعارف وتنتجها وتنشرها وتستخدمها بشكل فعال؛ لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكبر للمجتمع السعودي.

الإطار النظري:

مفهوم اقتصاد المعرفة:

يرى كل من منى عماد الدين (٢٠٠٤م، ص ١٢) وحميض (٢٠٠٧م، ص ٤) بأن اقتصاد المعرفة هو: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، وإنتاجها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمات معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري ك رأس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي والتكاملي.

أما البنك الدولي (World Bank) فقد عرفه بأنه: "الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب المعارف الأجنبية وتطبيقها، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة" (الشمري والليثي، ٢٠٠٧م، ص ١٥).

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme) الاقتصاد المعرفي بأنه: "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسي، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية" (شاهين، ٢٠١٨م، ص ٧٤).

وبناءً على ما سبق؛ فإن الباحث يرى أن اقتصاد المعرفة منظومة متكاملة تقوم على إنتاج المعرفة ونشرها وتوزيعها، وتوظيفها كمحرك أساسي لتطوير عمليات الاستثمار التربوي لجميع الإمكانيات المتاحة للجامعات، باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوظيف وسائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية؛ لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكبر للمجتمع السعودي.

وأن الاقتصاد القائم على المعرفة هو مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي حيث يعتمد الاستثمار في المعرفة وصناعتها وتحويلها لمنتجات تنافسية وابتكارية ذات قيمة مضافة، من خلال الاعتماد على العلوم والمعارف والأبحاث الناتجة عنها وتطويرها ومن ثم إنتاجها على هيئة سلع ومنتجات تنافسية، تخدم الجامعات وتفتح المجال أمامها للاستثمار في تلك المنتجات والممتلكات والامكانيات.

نشأة اقتصاد المعرفة:

استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة من قبل الباحثين وخاصة ماكلوب Machlup، في خمسينيات القرن العشرين، من خلال قيامه بتحليل قضية زيادة ما سماها: "الصناعات المعرفية" Knowledge Industries والوظائف المعرفية Knowledge Occupations في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة الفترة ١٩٦٠-١٩٠٠، حيث لاحظ الزيادة المتواصلة للإنتاج المعرفي مقارنة بالقوة أو المهارات الفيزيائية، مما سيؤدي حسب رأيه إلى "توفر الفرص الوظيفية للأفراد الأكثر معرفة وتعليماً على حساب الأقل تعليماً". (Hepworth & All, 2005, p12)

نشأة اقتصاد المعرفة خلال المراحل التي مر بها هذا الاقتصاد على مر العصور كما يلي:

المرحلة الأولى: تمثلت هذه المرحلة في التحول الأول، والذي عرف بالاقتصاد الزراعي، حيث كان ذا أهمية عظيمة في حياة البشر، واعتمد الإنسان فيها على الزراعة بشكل كامل، وأدى ذلك إلى قيام التجمعات السكنية الكبيرة نسبياً، والتي كانت بداية تطور البشرية (Cadr, 2008, p118-119).

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التحول الثاني في الاقتصاد، عرفت بالاقتصاد الصناعي، والتي ظهرت مع نهاية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين، ويذكر الحشاش (١٤٣٦هـ) أن انطلاق هذه المرحلة كان من إنجلترا، ثم انتشر في أوروبا الشمالية والغربية وشمال أمريكا واليابان، حيث عكست هذه المرحلة درجة العمق المعرفي وما توصل إليه العقل البشري من خيال علمي وإبداع فكري، مما ساهم في تقدم الكثير من الدول في كافة المجالات

(الصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والتجارة والمصارف) وأحدث نماء غير مسبوق في تطوير المفاهيم السياسية والعلمية والثقافية (ص ٢٧٩).

وفي هذه المرحلة انقسم العالم إلى ثلاثة عوالم، مثل الأول الدول الصناعية الكبرى والمتطورة والتي اهتمت بالصناعة والابتكار والتطوير، فيما كان العالم الثاني يسعى للحاق بركب العالم الأول ويستورد منه المعارف والتجارب ويطور من بيئته المحلية، فيما جاء العالم الثالث واتسم بالجهل والفقر والتخلف، واعتمدت هذه المرحلة بالدرجة الأولى على الآلة، حيث إنها كانت أساس المصنع الذي هو عمود الصناعة، وتحدد معدلات التصنيع الذي أسس للمجتمع الصناعي.

المرحلة الثالثة: والتي تعرف بالمجتمع المعرفي أو "اقتصاد المعرفة"، وهو التحول الأكبر، وقد ذكر هارثلي (٢٠٠٧م) أن هذه المرحلة كان لها دورٌ بالغ الأثر في تغيير تاريخ البشرية، فقد بدأ مع نهاية القرن العشرين، وتمثل بثورة العلوم والتكنولوجيا الفائقة التطور، وتغير مفهوم الإنتاج لصالح الإنتاج المعرفي التكنولوجي، وسهولة الوصول إلى المعلومات والمعارف، وتطور الصناعات التقليدية وزيادة فعاليتها وإنتاجيتها، واعتمادها على الميزة التنافسية والصناعات الإبداعية (ص ٩٠).

وفي هذه المرحلة نجد أن أهم عنصرين جوهريين في عمليات الإنتاج هما العلم والمعرفة، حيث يشير عبد الرؤوف (٢٠١٧، ٢١) أنه أصبح إنتاج المعرفة واستثمارها واستهلاكها وتداولها هو المصدر الرئيسي للنمو، وأصبحت المعرفة عبارة عن نوع جديد من رأس المال يقوم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل.

ولعل أهم ما يميز هذا العصر الجديد كما جاء في (شاهين، ٢٠١٨م، ص ٧١) ما يلي:

- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.
- أصبح رأس المال المعرفي بما يشمل من علمٍ وتكنولوجيا وابتكار أكثر أهمية في الاقتصاد الجديد، مقارنةً برأس المال المادي.
- تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين الثامن والتاسع عشر إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسسات خلال القرن العشرين.

- تقلص مسافة ظهور الاختراعات ما بين ميلادها وتطبيقها على أرض الواقع، حيث أصبح لا يتعدى بأعلى تقدير بعض السنوات.

أهمية اقتصاد المعرفة:

تعد المعرفة في عالم اليوم مفتاح التنمية، وغيابها معوقاً أساسياً للتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ ولذا نجد أن كثيراً من الدول المتقدمة والتي تسعى إلى الرقي والتقدم تكون الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة هي المحرك الأساسي للنمو والتنمية، ويحدد جودة أنظمة التعليم والمكاسب الإنتاجية بمعدلات أداء هذه القطاعات (زينتون، ٢٠١٣م، ص ١٠٢).

وتبرز أهمية اقتصاد المعرفة في أنه يساهم في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وبالتالي زيادة في العوائد التي تحققها الدول والأفراد، مما يؤدي إلى تغييرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد تزيد من نسب الاستثمار في مجال المعرفة العلمية والعملية، وفي التكنولوجيات المستخدمة بغرض تكوين رأس المال المعرفي، وهو ما يسهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية المعرفية (شتاتحة، ٢٠١٩م، ص ٤٠).

خصائص اقتصاد المعرفة:

يتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص ، ومنها ما يلي:

- أنه يتمتع بمرونة فائقة، وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات، التي يتسارع معدل تغيرها، ويتكاثف حجم تأثيرها (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠م، ص ٣٥).
- أن الموارد الضخمة والإمكانات الكبيرة التي يتم استخدامها في المجالات المعرفية العلمية سواء منها المتصلة بالبحوث العلمية والتطوير التكنولوجي في مجالاته الأساسية، والتطبيقية، يتحقق من خلاله أنشطة جديدة ومنتجات معرفية جديدة، وتوليد وسائل معرفية جديدة، واستخدامها في عمليات الاستثمار، وفي تطوير نشاطاتها، وفي نموه بصورة مستمرة ومتسارعة (خلف، ٢٠٠٨م، ص ١٧).

● تضاؤل المسافات التي أصبحت لا تشكل أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات، أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام (الإبراهيم، ٢٠٠٤م، ص ١٠٢).

● اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، وبهذا يكون على عكس الموارد التي تتناقص من جراء الاستهلاك، في حين تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام، وتنتشر بالمشاركة في الأسواق الافتراضية والمنظمات الرقمية (الزركاني، ٢٠٠٦م، ص ٤).

و يتميز بمستويات عالية من الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث العلمي والبرمجيات، ونظم المعلومات والتقنية الرقمية الحديثة، وفيه تحولت المعرفة إلى مورد اقتصادي متجدد يفوق في أهميته الموارد الاقتصادية الطبيعية والآلة (العزيمي، ٢٠١٩م، ص ١٨)، فيما يضيف أبو الحمص (٢٠٠٦م) ست سمات يتصف بها اقتصاد المعرفة، وهي: الانفجار المعرفي، والتسارع والتطور التكنولوجي، وانهيار الفواصل الجغرافية، والتنافس، والاستثمار في البحث العلمي، وارتفاع المكونات المعرفية وتضاؤل المكونات المادية.

مؤشرات اقتصاد المعرفة:

توجد مجموعة من المؤشرات المرتبطة باقتصاد المعرفة، وتستخدم للدلالة على أنه النمط المستخدم ضمن الاقتصاد؛ مما يساهم بتطبيق مجموعة من المقارنات بين الدول؛ من أجل تحديد مستوى تطورها الاقتصادي، وتقاس المعرفة باعتبارها سلعة غير مادية بأساليب وطرق تختلف عن طرق قياس السلع المادية، وفيما يأتي مجموعة من أهم المؤشرات المستخدمة بقياس المعرفة، ومن ذلك ما وضعه البنك الدولي من المؤشرات لقياس مدى تقدم الدول في اقتصاد المعرفة، حيث صنف مؤشرات اقتصاد المعرفة إلى أربع فئات، من خلالها يمكن معرفة إمكانية انضمام دولة ما ضمن هذا الاقتصاد الجديد، والذي يركز على الثورة المعرفية من عدمه.

أولاً: مؤشرات البحث والتطوير والابتكارات:

يمثل البحث والتطوير مجموعة النشاطات التقنية التي تسبق إنتاج سلع وخدمات جديدة، وتمر بعدة مراحل تضمنها دليل فراسكاتي (manuel de frascati)، رغم أن مجالات تطبيقها

يبقى مختلفاً اختلافاً بيناً، مثلاً: صناعة السيارات، الدراسات الصيدلانية، البرامج، والعلوم الإنسانية (فريد، ٢٠١٣م، ص ٢٥).

ثانياً: مؤشر التعليم والتدريب:

وهما من أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، حيث من خلالهما يتم تدعيم مقومات الاقتصاد القائم على المعرفة لدى أفراد المجتمع، بصفة خاصة في مجالات علوم الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، لإعداد جيل قادراً على استخدام الطرق الحديثة في عمليات الإنتاج، كما أن دور الموارد البشرية في تطوير النشاطات الاقتصادية أمرٌ يُقر به الجميع، ورغم ذلك نجد نقصاً في مؤشرات المعرفة التي تساعدنا في قياس هذا البُعد من اقتصاد المعرفة، ومرجع ذلك نقص الأعمال في هذا المجال، وصعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة (توتليان، ٢٠٠٦م، ص ٢٨).

ثالثاً: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذا النحو يمثل الركيزة الثالثة لاقتصاد المعرفة؛ إذ يلتقي الاقتصاد المعرفي بقاعدة تكنولوجية ملائمة مما يؤدي إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة (Dor and Muers, 2008, P2)

رابعاً: مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي:

يقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة ومتيسرة، ويعكس هذا المؤشر مدى توافر أجهزة الحاسبات بوصفها أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية (شاهين، ٢٠١٨م، ص ١٢٧)، ويعتمد هذا المؤشر على جملة عناصر من أجل تفعيل دوره منها (عبد الرؤوف، ٢٠١٧م، ص ٥٨):

- نسبة المشاركات الدولية في أجهزة الحاسب الآلي.
- أعداد أجهزة الحاسب الآلي لكل ألف من السكان.

- طاقة الحاسب الآلي لكل فرد.
- مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة من السكان.
- أعداد مستخدمي الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان.

متطلبات اقتصاد المعرفة:

- يرى الشمري (٢٠١٢م) أن من أهم متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات ما يلي:
- بنية تحتية مجهزة بكافة المستلزمات النوعية لمواكبة التغيرات في الأساليب والطرق المعتمدة للتدريس.
 - تبني مفهوم اقتصاد المعرفة من الإدارة الجامعية والتخطيط الاستراتيجي له.
 - مواكبة أعضاء هيئة التدريس للتغيرات العصرية، والعمل على تطوير أنفسهم وطلابهم، والبحث عن مصادر المعرفة المتجددة.
 - الحث على إنتاج المعرفة من خلال عمليات التدريس بالجامعات، وتنويع أساليب التدريس، والحث على التعلم الذاتي.
 - تقديم الحلول العلمية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل من خلال البحث العلمي، واستشراف الحاجات المستقبلية.
 - خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة ومع الأفراد؛ ليكمل كل منهما الآخر في توفير متطلبات اقتصاد المعرفة (ص ص ٢١-٢٢).

الاستثمار التربوي:

مفهوم الاستثمار التربوي:

يعد الاستثمار مفهوماً اقتصادياً بشكل عام، إلا أن له صلة بتعزيز الجوانب الاجتماعية والثقافية في المجتمع، فيرى علوان (٢٠١٠م) أن الاستثمار هو عملية لتوظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم. (ص ٢٩)

ولذا فإن أي إنفاق رأسمالي يهدف إلى تحقيق مكسب يمكن اعتباره استثماراً وغالباً ما يكون المكسب هو الربح، وليس بالضرورة أن يكون الربح هو المكسب الوحيد المستهدف، بل قد يكون هناك أكثر من هدف يسعى الاستثمار إلى تحقيقه، قد يكون اقتصادياً وقد يكون اجتماعياً كزيادة القيمة المضافة القومية، أو زيادة معدل تشغيل الأيدي العاملة، وغيرها (بامخرمة، ١٤٣٩هـ، ص ٢).

وتعد التربية أحد العوامل الهامة في تحقيق التنمية بكل مناحيها، فقد أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد؛ لما تقوم به من دور في تحقيق معدلات النمو، كما أصبحت شكلاً من أشكال الاستثمار الذي يحقق العوائد الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يعد الاستثمار التربوي جزءاً من الاستثمار المحقق للتنمية بكل مناحيها، فالنمو والتنمية الاقتصادية في أي مجتمع مرهونة بفاعلية النظم التربوية التي تقوم بإرشاد وتوجيه الطاقات البشرية، وتحسين المهارات الإنتاجية (الكندري وملك، ١٤٢٩هـ، ص ص ١٣٩-١٤١).

ويعرف محمد (٢٠١٧م) الاستثمار التربوي بأنه: "تعزيز الاستفادة من الظروف والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة من أجل توظيف الجهود في الاستثمار في المؤسسات التربوية بهدف تحقيق أهداف العملية التربوية في المؤسسات، وتحقيق الربح الاقتصادي من ناحية أخرى" (ص ٣٣٦).

وعلى مستوى الجامعات يشار إلى الاستثمار التربوي فيها بأنه: عملية توجيه رؤوس الأموال إلى مؤسسات التعليم العالي، سواء كان ذلك على شكل رسوم جامعية ومصاريف على الأبناء، وصناديق الاستثمار الجامعية، أو على شكل تأسيس وإنشاء جامعات قادرة على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال (علي، ٢٠٠٧م، ص ٤٤٨).

بين رحمة (١٤٢٣هـ) أهميته الاستثمار التربوي فيما يلي:

- أنه يساهم في تعزيز البنية التحتية للجامعات، والتوسع في فتح فروع لها في شتى المناطق.
- يساعد على صيانة الأجهزة والأدوات اللازمة لتحقيق الأنشطة الأكاديمية.

- يفتح المجال أمام الجامعات الأهلية للمساهمة في تحقيق أهداف التعليم العالي وتلبية احتياجات المجتمع.
- يزيد الإنتاجية والإنتاج من خلال الاستفادة من البرامج الأكاديمية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل العام.
- تأهيل وتدريب العاملين في الجامعات والمجتمع على حد سواء من خلال إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل فيما يضيف موسى وعبدالصمد (٢٠١٣م، ص ٦٨١):
- أنه يساعد على رفع الأداء الجامعي وتميزه، ويساهم في خلق التفاهم بين الأفراد، ورفع مستويات الثقة بين الإدارة والعاملين.
- يمثل ميزة تنافسية للجامعات، وبالتالي يمكن أن يترجم أداءها الفكري والذي يمكن أن يمثل أو يقاس.
- يساعد في تطوير التقنيات المتقدمة في مختلف المجالات والتي يتطلبها الاقتصاد المعرفي، والارتباط مع تقنيات المعلومات والاتصال والحاسب الآلي والإنترنت... الخ.
- المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها.
- يعطي إمكانية لتحقيق التطور والتقدم حتى مع قلة أو عدم توفر الموارد (ص ٦٨١).

أبعاد الاستثمار التربوي في الجامعات:

تشير الأدبيات التربوية إلى أن الاستثمار التربوي في الجامعات يقسم إلى بعدين رئيسيين هما:

أ- الاستثمار في رأس المال الهيكلي البنائي والتنظيمي:

يعدّ رأس المال الهيكلي من أهم الممتلكات التي تمتلكها الجامعات، وهو عبارة عن آليات عمل وهياكل الجامعات التي تمكن العاملين من تحقيق مستوى متميز من الأداء؛ وهذا يعني أن الجامعات التي تمتلك رأس مال هيكلي قوي ستكون لها ثقافة مشجعة، وداعمة للابتكار والإبداع؛ من خلال منح العاملين الحرية في طرح آرائهم، وفرصة التجربة والفشل والنجاح والتعلم (Bontis, 2000, p5).

وعرف أفانسون ومالون (Edvinsson & Malone, 1997) رأس المال الهيكلي التنظيمي بأنه البنية التحتية للجامعة، حيث يشتمل على البنية المادية مثل المباني والتجهيزات، والبنية غير الملموسة، مثل تاريخ الجامعة وثقافتها وإدارتها، كما يشمل الشراكات الخارجية (p34).

ويضم رأس المال الهيكلي قدرة الجامعات الإدارية والتنظيمية لمجالات العمل (التعليمية والبحثية والبنى الإنتاجية)، والتي تساهم في تحريك وتطوير المبادرات وفق التوقعات الجديدة، ودعمًا للأفكار والمفاهيم التي تساهم في عمليات التغيير، والتي تشمل الثقافة، والنماذج التنظيمية، والعمليات، والإجراءات، والتي تسهل عمليات تحديث الهياكل التنظيمية لتقديم ميزة تنافسية للجامعة (أبو سيف، ٢٠١٦م، ص ٢١).

وتعمل الثقافة العامة للجامعات كمرشح فعال للأفكار والتصورات الموجودة في بيئتها، وبذلك تساهم في تشكيل استراتيجيات الأعمال التي تتبناها الجامعات؛ لذا فالجامعات التي لديها رأس مال هيكلي قوي سيكون لديها الثقافة (البيئة الثقافية) الداعمة التي تمنح الأفراد فرصة الابتكار والإبداع والتطوير؛ ولذا فإن رأس المال الهيكلي يمثل قاعدة البيانات وبراءات الاختراع وحقوق النشر التي تمتلكها الجامعات، بالإضافة للاسم التجاري والتي توظفها الجامعات في تدعيم عملياتها الداخلية والخارجية (الربيعاوي وعباس، ٢٠١٥م، ص ١٥٧).

ويمكن قياس رأس المال الهيكلي من خلال مجموعة من المؤشرات كما يلي (عمار ويشير، ٢٠١١م، ص ٤٥):

- الثقافة العامة: وتشمل طبيعة بناء ثقافة الجامعات، تطابق العاملين مع منظور الجامعات ورؤيتها المستقبلية.
- الهيكل التنظيمي: ويشمل صلاحية نظام الرقابة بالجامعات، وضوح العلاقة بين السلطة والمسؤولية.
- التعلم التنظيمي: ويشمل بناء شبكة معلومات داخلية واستخدام هذه الشبكة، وبناء مخزون تعليمي للجامعات واستخدام هذا المخزون.

- العمليات: وتشمل مدة عمليات الأنشطة والأعمال، مستوى جودة المنتج، كفاءة العمليات التشغيلية.
- نظام المعلومات: ويشمل الدعم المتبادل والتنسيق بين العاملين، توفر البيانات والمعلومات ذات العلاقة بأنشطة الجامعات وأعمالها، والمشاركة في المعرفة.

ولكون رأس المال الهيكلي يمثل ميزة تنافسية للجامعات، ودعامة أساسية لبقائها وازدهارها وتطورها، فإن الأمر يتطلب من إدارة الموارد البشرية ومن الإدارة التخصصية متابعة الكوادر المعرفية والنادرة؛ لغرض جذبها واستقطابها كمهارات وخبرات متقدمة تستفيد منها الجامعات بشكل كبير، مما يسهم بتطوير عمليات الابتكار والإبداع، واستمرار مجموعات عمل تتبع أساليب إبداعية لعصف الأفكار وتوليدها، ونقلها واستثمارها متجسدة في منتجات تحاكي رغبات الزبائن والمستفيدين وحاجاتهم (الريعاوي وعباس، ٢٠١٥م، ص ١٦١).

الاستثمار في رأس مال العلاقات:

رأس مال العلاقات يعكس طبيعة العلاقات التي تربط الجامعات بشركائها ومنافسيها، أو أي طرف آخر يساعد في تطوير وتحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات (حسن، ٢٠٠٥م، ص ٣٣٦).

كما يشير رأس مال العلاقات إلى شبكة علاقات المنظمة وارتباطاتها الداخلية والخارجية، وكذلك رضا الزبائن وولاؤهم، ويشمل المعرفة بقنوات السوق والعلاقات مع الزبائن والموردين والحكومات (Bontis, 2000, p5). ويتضمن عوامل التكامل مع وزارات الدولة، والشركات والمؤسسات والمجتمع بأكمله، والعلاقات الدولية، والتعاون قصير المدى، والشراكة طويلة المدى، بغرض إنتاج مكونات جديدة في كل النظم الفرعية للجامعة (قرني والعنقي، ٢٠١٢م، ص ٢٥٠). وتذكر شيرين مرسي (٢٠١٣م، ص ٨٥) عدداً من المؤشرات التي يستدل بها على رأس مال العلاقات منها:

- القدرات التسويقية: وتشمل بناء واستخدام قاعدة بيانات العملاء، وتوفير القدرات اللازمة لخدمة العملاء والمستفيدين من الخدمة، والقدرة على تحديد حاجات العملاء.

- كثافة السوق: وتشمل الخدمات المقدمة لعدد من العملاء.
- مؤشرات ولاء الزبائن: وتشمل مدى رضا العملاء عن الخدمات المقدمة لهم، وشكاوى العملاء، وبناء علاقات مع العملاء، ومستوى كسب عملاء جدد.

ب- الاستثمار في رأس المال البشري:

"رأس المال البشري يتكون من المعرفة والمهارة، والخبرة التطبيقية التي يمتلكها العاملون، وهو محرك الإبداع بالمنظمات العاملة في اقتصاد المعرفة، ويمكن تمييزه من خلال التدريب والتطوير في تنظيمات مبتكرة" (يوسف، ٢٠٠٥م، ص ٤٠).

ورأس المال البشري هو: مجموع الموارد البشرية ذات الإمكانيات المتميزة على شغل الوظائف الإدارية والفنية، والتي لديها القدرات الإبداعية والابتكارية والتفوقية، وتشمل هذه على معارف العاملين المتطورة، وخبراتهم" (العنزي وصالح، ٢٠٠٩م، ص ٢٣١). ويعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (Ecosoc) الاستثمار في رأس المال البشري بأنه: عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذي يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها، على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان المحليين، بل يمتد إلى الاشتراك الفعلي أو المنتظر، أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفيل، ٢٠١٤م، ص ٨٩).

إن الاستثمار في رأس المال البشري هو الإنفاق على الموارد البشرية، ويساعد على اكتشاف وتدقيق إمكانياتهم المحتملة، فالقدرات الفكرية العالية أصبحت من أهم عوامل التفوق في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة (الخطيب والمعايعة، ٢٠٠٩م، ص ٩). وترتبط عملية تنمية رأس المال البشري بجانبين متلازمين ومتكاملين، أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلاً جانب التأهيل، وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري وهي (نجيمة وإيمان، ٢٠١٦م، ص ١٧):

التخطيط: ويعنى بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان، وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية، وغيرها، والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

التنمية: يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه، حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى تنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد؛ لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

التوظيف: ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب، بما يمكن من استثمار القدرات والمهارات التي اكتسبتها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته.

ولذا فإن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يمكن أن يقدمون دراسات تخدم المؤسسات الاجتماعية وتساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، ومحاولة تقييم مخرجات المؤسسات الإنتاجية، وتقديم التقارير لجهة الاختصاص وإجراء أبحاث لتطوير العمل؛ لكي يتماشى مع متطلبات العصر وتحدياته؛ وذلك بحكم خبرته واطلاعه الواسع على الأبحاث والدراسات والتقارير، فيقدم استشارات علمية رصينة تخدم المجتمع (العريفي، ٢٠٠٦م، ص ٣٤).

فتحقيق أهداف العملية التعليمية مرتبط بالأساس بمستوى الرصيد المعرفي لأعضاء هيئة التدريس، فهم الحلقة الرئيسية للرفق بالتعليم، ونقصد هنا بجودة عضو هيئة التدريس مستواه ومكانته العلمية وقدرته على مواكبة الجديد في المناهج والبرامج ونقله إلى الطلبة، ويتطلب من أجل تحقيق جودة عضو هيئة التدريس ما يلي (الحري، ٢٠٠٧م، ص ٢٣٠): الكفايات التعليمية، و مواصلة البحث العلمي والتأليف في مجال تخصصه وقدرته على القيام بدور الموجه والمستشار للطلبة، والتنوع في وسائل التدريس والتقويم، والمشاركة في العمل الإداري، والمشاركة في خدمة المجتمع، و التطوير المهني المستمر.

كما يتحقق الاستثمار في رأس المال البشري من خلال عدد من الأبعاد منها (شنتوت، ٢٠٠٩م، ص ٢٥):

البعد الثقافي: حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين في التنمية الحضارية للمجتمع، وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية، والتراث الثقافي واللغة والآداب، وازدياد درجة وعيه بما يدور حوله.

البعد الاقتصادي: من خلال تأهيل وتدريب رأس المال البشري يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة، ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليمياً وتدريبياً لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

البعد الاجتماعي: فمن المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية، ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة، مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.

البعد العلمي: حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير، بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة، وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

البعد الأمني: حيث تؤدي العناية بالتعليم والتدريب إلى تخفيض نسبة البطالة، والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريب، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

تناولت دراسات متعددة الاستثمار التربوي ومنها دراسة ملص (٢٠٠٥م) ، دراسة العازمي

(٢٠٠٦م) و دراسة الرماني ومطبقاني (٢٠١٠) ودراسة فنمليايو وغابرييل (Funmilayo &)

Gabriel, 2013 ، أبكر (٢٠١٥) ، ودراسة الفلاح (٢٠١٦) وتوصلت الى النتائج الآتية

- ضعف تلبية البرامج الحالية لاحتياجات سوق العمل ومن ثمة احتياجات المجتمع، وجود فجوة بين النظرية والتطبيق للبرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، ووجود علاقة إيجابية قوية بين تكلفة الأنشطة التعليمية وتقديم الدعم المباشر للطلبة من ناحية ومستوى الاستثمار التربوي من ناحية أخرى.

- حققت الجامعات السعودية عائداً داخلياً مرتفعاً من برامج التعليم عن بعد، وجود فرص استثمارية في البرامج والفرص التعليمية المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية تتمثل في التخصصات التالية: أمن المعلومات، هندسة الحاسب، وهندسة البرمجيات، وهندسة الاتصالات.
- هناك علاقة طردية موجبة بين الدرجة الكلية لأهمية الآليات المقترحة للاستثمار المعرفي، وبين الدرجة الكلية لأهميتها في بناء الميزة التنافسية، وأن آليات الاستثمار المعرفي وعمل الجامعات الناشئة على تنفيذها، والقيام بها، يحقق لها المزايا التنافسية، وقيماً وعوائد قلما استطاعت الجهات والمنظمات الأخرى أن تتنافس معها عليها، نظراً لاكتمال بنيتها المادية والبشرية وتمتعها بالتمويل الحكومي.

منهج البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي؛ لكونه يتلاءم مع طبيعة الدراسة، وللكشف عن واقع الاستثمار التربوي ببعديه: (رأس المال الهيكلي التنظيمي، ورأس المال البشري) للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مجتمع البحث:

تكوّن مجتمع البحث أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية السعودية وبلغ عددهم (٣٣٢١٩) عضواً بناء على الإحصائيات الرسمية من وزارة التعليم للعام الجامعي ١٤٣٩/١٤٤٠ هـ.

عينة البحث:

تم اختيار خمس جامعات سعودية موزعة جغرافياً على مناطق المملكة العربية السعودية وهي (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك خالد، وجامعة حائل، وجامعة الملك فيصل) للعام الدراسي ١٤٤٠ هـ، والبالغ عددهم (٨٢٨٤)

عضو هيئة تدريس، ومن ثم اعتمد البحث الطريقة العشوائية التطبيقية في اختيار عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخمس.

أداة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم استخدام الاستبانة وقد تم بناؤها من خلال الخطوات التالية:
الخطوة الأولى: تحديد الهدف من الاستبانة: تمثل الهدف الرئيس من الاستبانة في الكشف عن واقع الاستثمار التربوي ببعديه (رأس المال الهيكلي التنظيمي، ورأس المال البشري) للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة.
الخطوة الثانية: صياغة عبارات الاستبانة: لصياغة عبارات الاستبانة تم الاطلاع على الكتابات حول الاستثمار التربوي في الجامعات واستعراض أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

الخطوة الثالثة: تم بناء الاستبانة في صورتها الأولية بحيث تضمنت ما يلي:

- معلومات عامة حول عينة البحث وهي: (الرتبة العلمية، والخبرة، الجامعة).
- واقع الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة وتكوّن من (٤٤) عبارة، وينقسم إلى المجالين التاليين:
- المجال الأول: واقع رأس المال الهيكلي التنظيمي للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة، وتكوّن من (٢١) عبارة.
- المجال الثاني: واقع رأس المال البشري للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة، وتكوّن من (٢٣) عبارة

الخطوة الرابعة: الصدق الظاهري (عرض الاستبانة على المحكمين): بعد الانتهاء من بناء الاستبانة تم عرضها على عدد من المحكمين (١٣) محكمًا وطُلب منهم إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملاءمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات، وبناءً على

التعديلات والاقتراحات التي أبداهَا المحكمون أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية .

الخطوة الخامسة: بناء الاستبانة في صورتها النهائية: تمّ بناؤها في صورتها النهائية وتضمّنت: ٤٤ عبارة تقيس واقع الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة.

الخطوة السادسة: حساب ثبات الاستبانة: بلغ معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha (٠,٩٧١)، وهذا يدل على أن قيم معامل الثبات عالية، مما يُعطي مؤشراً لمناسبتها لتحقيق أهداف البحث.

الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية بتطبيق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، معامل ارتباط بيرسون ؛ للتأكد من الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة.، ومعامل ثبات ألفا كرونباخ؛ للتحقق من ثبات محاور الاستبانة، والتكرارات والنسب المئوية للتعرف إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تضمّنتها الاستبانة، والمتوسطات الحسابية (Mean)؛ لمعرفة ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة البحث في عبارات الاستبانة، و ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها

لإجابة السؤال الأول: ما واقع الاستثمار التربوي في رأس المال الهيكلي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

للإجابة عن السؤال الأول، تمّ حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة البحث تجاه عبارات الاستبانة المتعلقة بواقع الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، كما تمّ ترتيب هذه العبارات ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكلّ منها.

يوضح الجدول (١) نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس حول واقع رأس المال الهيكلي التنظيمي للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة مرتبة تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارة.

جدول رقم (١) إجابة عينة البحث حول واقع رأس المال الهيكلي التنظيمي للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة

م	العبارة	ك & %	درجة الموافقة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
			قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة				
٣	تستفيد من التكنولوجيا الحديثة في المجالات كافة لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة	ك	٣٢	١٢	٩٣	١٤٠	١٠١	٣.٧٠	١	كبيرة
		%	٨.٥	٣.٢	٢٤.٦	٣٧	٢٦.٧			
٤	تستحدث بعض البنى التنظيمية الداعمة لتسهيل آليات العمل وتحسينها (إدارة لاستثمار الموارد، إدارة لتسويق البحوث... وغيرها)	ك	٢٨	١٢	١٠٣	١٦٩	٦٦	٣.٦٢	٢	كبيرة
		%	٧.٤	٣.٢	٢٧.٢	٤٤.٧	١٧.٥			
٦	تتنبى أسلوب القياس المقارن في تطوير أدائها مقارنة بالجامعات المتميزة	ك	٢٢	٢٦	١٢٧	١١٤	٨٩	٣.٥٩	٣	كبيرة
		%	٥.٨	٦.٩	٣٣.٦	٣٠.٢	٢٣.٥			
٢	تستثمر كافة الأنشطة الداعمة (أنشطة التطوير التكنولوجي؛ البنية التحتية... وغيرها) في الربط بين كافة أقسام كلياتها	ك	٣٤	١٢	١٢٠	١٣٢	٨٠	٣.٥٦	٤	كبيرة
		%	٩	٣.٢	٣١.٧	٣٤.٩	٢١.٢			
١٧	تطور من أساليبها بما يحقق الجودة في الأداء وفقاً للمتغيرات الداخلية	ك	٤٥	٦	١٠١	١٥٥	٧١	٣.٥٣	٥	كبيرة
		%	١١.٩	١.٦	٢٦.٧	٤١	١٨.٨			

م	العبارة	ك & %	درجة الموافقة				المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
			كثيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة			
٧	تمتلك خطة استراتيجية واضحة لتوسيع مجالات خدماتها محلياً وإقليمياً وعالمياً	ك	٢٨	٢٦	١٢٠	١٣١	٧٣	٦	كبيرة
		%	٧.٤	٦.٩	٣١.٧	٣٤.٧	١٩.٣		
١	تحدث هيكلها التنظيمي وفقاً لما يحقق قدرتها التنافسية في اقتصاد المعرفة عالمياً	ك	٣٨	١٦	١٠٨	١٤٩	٦٧	٧	كبيرة
		%	١٠.١	٤.٢	٢٨.٦	٣٩.٤	١٧.٧		
٩	تمتلك نظاماً حديثاً ومتطوراً للمعلومات لدعم عمليات اتخاذ القرار	ك	٤٩	٨	١٠٤	١٤٢	٧٥	٨	كبيرة
		%	١٣	٢.١	٢٧.٥	٣٧.٦	١٩.٨		
٨	تدعم الابتكارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس باسم الجامعات	ك	٤١	١٠	١٣٥	١١٣	٧٩	٩	كبيرة
		%	١٠.٨	٢.٧	٣٥.٧	٢٩.٩	٢٠.٩		
١٠	تمتلك آلية لضمان حقوق النشر والملكية الفكرية	ك	٣٠	٣١	١١١	١٤٦	٦٠	١٠	كبيرة
		%	٧.٩	٨.٢	٢٩.٤	٣٨.٦	١٥.٩		
١١	تعقد شراكات متنوعة مع العديد من الجهات والتي من شأنها تفعيل وتقوية أداء أفرادها	ك	٤٦	١١	١٠٦	١٥٢	٦٣	١١	كبيرة
		%	١٢.٢	٢.٩	٢٨	٤٠.٢	١٦.٧		
٢٠	تطبق نمطاً مرناً ومفتوحاً للاتصال بين وحداتها التنظيمية وأفرادها كافة	ك	٤٥	١٠	١٢٧	١٣١	٦٥	١٢	كبيرة
		%	١١.٩	٢.٦	٣٣.٦	٣٤.٧	١٧.٢		
١٣	توفر الأنظمة والإجراءات والتي	ك	٥٠	١٥	١١٠	١٤٥	٥٨	١٣	متوسط

م	العبارة	ك & %	درجة الموافقة					الترتيب	الدرجة الموافقة
			كثيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
	من شأنها أن تدعم الإبداع والابتكار في أداء العمل	%	١٣.٢	٤	٢٩.١	٣٨.٤	١٥.٣		
١٦	تطور من لوائحها الداخلية وسياساتها بما يحقق مؤشرات تطبيق اقتصاد المعرفة	ك	٤٦	١٥	١١٨	١٥٠	٤٩	متوسط ١٤	
		%	١٢.٢	٤	٣١.٢	٣٩.٦	١٣		
١٥	تخصص ميزانية كافية لتمويل ودعم المشاريع البحثية والإنتاجية	ك	٣٨	٣٠	١٢١	١٣٦	٥٣	متوسط ١٥	
		%	١٠.١	٧.٩	٣٢	٣٦	١٤		
١٢	توفر آلية لتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات بين أفرادها بسهولة	ك	٦٢	١٥	١٠٢	١٣٩	٦٠	متوسط ١٦	
		%	١٦.٤	٤	٢٧	٣٦.٧	١٥.٩		
١٨	تسعى لإحداث توافق بين أهداف الأفراد وأهدافها التنظيمية بما يحقق مقومات اقتصاد المعرفة	ك	٦٦	١٧	٨٧	١٥٥	٥٣	متوسط ١٧	
		%	١٧.٥	٤.٥	٢٣	٤١	١٤		
٥	تنفذ استراتيجيات مقاييس الأداء المالية (القيم الاقتصادية، المضافة،) بما يسهم في تحقيق النتيجة النهائية التي تصبو إليها الجامعات	ك	٥٦	١٤	١٤١	١٢٥	٤٢	متوسط ١٨	
		%	١٤.٨	٣.٧	٣٧.٣	٣٣.١	١١.١		
١٤	تطور عمليات العمل (الإدارية والأكاديمية) وفقاً لمعايير تحقيق اقتصاد المعرفة	ك	٦٢	١٥	١٢٣	١٣٧	٤١	متوسط ١٩	
		%	١٦.٤	٤	٣٢.٥	٣٦.٣	١٠.٨		
١٩	توفر مناخاً تنظيمياً يشجع	ك	٨٥	١٨	١٠٦	١٠٢	٦٧	متوسط ٢٠	

م	العبرة	ك & %	درجة الموافقة				المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني = ٣.٤٣، الانحراف المعياري العام = ٠.٨٨، درجة الموافقة العامة للمحور كبيرة
			قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة جداً	
	أعضاء المجتمع الجامعي على الابتكار	%	٢٢.٥	٤.٨	٢٨	٢٧	١٧.٧

*المتوسط الحسابي من ٥ درجات.

بالنظر إلى جدول (١) يتضح أن استجابات أفراد عينة البحث تجاه واقع رأس المال الهيكلي التنظيمي للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة جاء بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤٣)، وانحراف معياري (٠.٨٨) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي، التي تتراوح ما بين ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠ وهذا يدل على أن الجامعات السعودية تولي اهتماماً كبيراً برأس المال الهيكلي التنظيمي؛ كونه يشتمل على الكثير من ممتلكات الجامعات كالبنية المادية الملموسة، والبنية غير الملموسة وثقافة الجامعات وإدارتها، والشراكات الخارجية؛ لذا فهو من أهم الممتلكات التي تمتلكها الجامعات، وبالتالي فإن ضرورة الاهتمام برأس المال الهيكلي والأعمال التنظيمية والإدارية تفرز نجاح العمل وتوفر فرصاً كبيرة للإبداع والابتكار والاستثمار التربوي الفعال، والتي تكون نتائجها ارتفاع الإنتاجية وزيادة الفاعلية والقدرة التنافسية.

وفيما يلي عرض لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات كالتالي:

جاءت العبارة رقم (٣) وهي: (تستفيد من التكنولوجيا الحديثة في المجالات كافة لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٠) وانحراف معياري (١.١٥) بدرجة موافقة كبيرة، وتقع في الفئة الرابعة التي تتراوح ما بين ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات تستفيد من التكنولوجيا الحديثة ومخرجات البحوث العلمية بشكل كبير في كافة المجالات وكافة الأقسام، باعتبارها عاملاً من العوامل التي يركز عليها اقتصاد المعرفة، والتي تساهم في رفع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية، وتتفق هذه النتيجة مع ما

توصلت إليه دراسة العتيبي (١٤٣٥هـ) في أن الجامعات تستخدم الوسائل التكنولوجية في التعليم، وتتفق كذلك من نظرية النمو الاقتصادي الحديثة التي تقوم على أن المعرفة والتكنولوجيا تساعد على التحول من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

جاءت العبارة رقم (٤) وهي: (تستحدث بعض البنى التنظيمية الداعمة لتسهيل آليات العمل وتجويدها (إدارة لاستثمار الموارد، إدارة لتسويق البحوث... وغيرها)) في المرتبة الثانية ويمتوسط حسابي بلغ (٣.٦٢) وانحراف معياري (١.٠٥) بدرجة موافقة كبيرة، وتقع في الفئة الرابعة التي تتراوح ما بين ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى توجه الجامعات إلى تأسيس الأجهزة التنظيمية المتخصصة الداعمة، كإدارة خاصة بالاستثمار لتنظيم ومتابعة استثماراتها وتسويقها ولتسهيل آليات العمل. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الحمادي وسالم (١٤٣٨هـ) بأن الجامعات تفتقد إلى وجود جهة متخصصة تنشئها الجامعات لتكون الجهة المركزية التي يعهد إليها وضع الخطط الهادفة لاستثمار موارد الجامعات ومتابعة تنفيذها والاستعانة بالمتخصصين في هذا المجال، ولعل سبب الاختلاف التوجه الحديث للجامعات لافتتاح إدارة خاصة بالاستثمار في آخر عامين أي بعد اجراء دراسة الحمادي وسالم (١٤٣٨هـ).

جاءت العبارة رقم (٦) وهي: (تتبنى أسلوب القياس المقارن في تطوير أدائها مقارنة بالجامعات المتميزة) في المرتبة الثالثة ويمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٩) وانحراف معياري (١.١٠) بدرجة موافقة كبيرة، وتقع في الفئة الرابعة التي تتراوح ما بين ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى حرص الجامعات على تحسين عملياتها الإنتاجية من خلال استخدام أسلوب المقارنة المرجعية في قياس وتقويم أدائها مقارنة بمستويات الأداء في الجامعات المتميزة محلياً وعالمياً.

أما بالنسبة للمراتب الثلاث الأخيرة لواقع رأس المال الهيكلي التنظيمي للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة، فقد جاءت كما يلي:

جاءت العبارة رقم (٥) وهي: (تنفذ استراتيجيات مقاييس الأداء المالية (القيم الاقتصادية المضافة، التدفقات النقدية، العائد على الاستثمار... وغيرها) بما يسهم في تحقيق النتيجة النهائية

التي تصبو إليها الجامعات) في المرتبة الثامنة عشر، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٢) وانحراف معياري (١.١٤) بدرجة متوسطة، وتقع في الفئة الثالثة التي تتراوح ما بين ٢,٦٠ إلى ٣,٤٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات تحاول أن تستخدم مقاييس الأداء المالية لتقييم أدائها المالي والتشغيلي والاستراتيجي، والتي تستطيع من خلاله زيادة فاعلية قراراتها بالشكل الذي يعظم من استثماراتها التربوية، ويزيد من أرباحها، ويعكس مدى جودة الأداء المقدم من قبل إدارتها وقدرتها على خلق قيمة للجامعة تصبو إليها.

جاءت العبارة رقم (١٤) وهي: (تطور عمليات العمل (الإدارية والأكاديمية) وفقاً لمعايير تحقيق اقتصاد المعرفة) في المرتبة التاسعة عشر وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٢١) وانحراف معياري (١.١٣) بدرجة متوسطة، وتقع في الفئة الثالثة التي تتراوح ما بين ٢,٦٠ إلى ٣,٤٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أداء الجامعات لازال متوسطاً في تطوير عملياتها (الإدارية والأكاديمية) التي تحقق أهدافها، وبالتالي تساهم في تحقيق اقتصاد المعرفة بالجامعات، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الشمري (٢٠١٢م) في أن أداء الجامعات في مجال القيادة الإدارية والأكاديمية والبنية التحتية لا يزال دون المأمول، مما يعيق تحقيق اقتصاد المعرفة بالجامعات السعودية.

جاءت العبارة رقم (١٩) وهي: (توفر مناخاً تنظيمياً يشجع أعضاء المجتمع الجامعي على الابتكار) في المرتبة العشرون وبمتوسط حسابي بلغ (٣.١٣) وانحراف معياري (١.٢٧) بدرجة متوسطة، وتقع في الفئة الثالثة التي تتراوح ما بين ٢,٦٠ إلى ٣,٤٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ضعف توفير المناخ التنظيمي المناسب لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، فالرضا الوظيفي ومشاركة اتخاذ القرار، والمرونة في الأنظمة، وتشجيع المبدعين معنوياً ومادياً، وتبني أصحاب المواهب، وتذليل الصعوبات التي تواجههم، تساهم بشكل كبير على الابتكار والإبداع والتطوير، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الشمري (٢٠١٢م) في أن من معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة بالجامعات السعودية تدني توفير القيادات الجامعية الجو المناسب للإبداع والابتكار في العمل.

إجابة السؤال الثاني: ما واقع الاستثمار التربوي في رأس المال البشري للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

يوضح الجدول (٢) نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس حول واقع رأس المال البشري للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة مرتبة تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارة.

جدول رقم (٢) إجابات عينة البحث حول واقع رأس المال البشري للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة.

م	العبارة	ك & %	درجة الموافقة				الترتيب	درجة الموافقة
			قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة		
٤	تنتقى أفرادها وفقاً لمعايير محددة تعتمد على الكفاية الأكاديمية والوظيفية	ك	٢٢	٢٣	١٣١	١٥٠	١	كبيرة
		%	٥.٨	٦.١	٣٤.٧	٣٩.٦		
١٠	تعمل على تبادل المعلومات وفتح آفاق جديدة للتعاون مع مؤسسات المجتمع	ك	٤٩	٢٠	١٠٧	١٢٧	٢	كبيرة
		%	١٣	٥.٣	٢٨.٣	٣٣.٦		
٩	تهتم بالبحث العلمي كمنهج استثماري سواءً كان من أعضاء هيئة التدريس أو من الطلاب	ك	٤٩	٢٢	١١٣	١١٣	٣	كبيرة
		%	١٣	٥.٨	٢٩.٩	٢٩.٩		
٣	تحرص القيادات	ك	٥٣	١٢	١١٣	١٣٠	٤	كبيرة

م	العبارة	ك %	درجة الموافقة				
			قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
	الأكاديمية والإدارية على توفير برامج التنمية المهنية المستدامة بما يسهم في استثمار مهارات الأفراد	١٤ %	٣.٢	٢٩.٩	٣٤.٤	١٨.٥	
٨	توفر الجامعات الحريية الأكاديمية لأعضائها فيما يتعلق بمهامهم وواجباتهم الأكاديمية والوظيفية	٤٠ ك	٢٨	١١٦	١٣٦	٥٨	
		١٠.٦ %	٧.٤	٣٠.٧	٣٦	١٥.٣	
١	تحفز أفرادها على طرح أفكار تساعد في تطوير أداء الجامعات	٤٥ ك	٢٠	١٢٤	١٢٧	٦٢	
		١١.٩ %	٥.٣	٣٢.٨	٣٣.٦	١٦.٤	
٢	توفر فرصاً للمبدعين من أفرادها لتطبيق أفكارهم ومشروعاتهم	٤٩ ك	١٤	١٤٤	١١٨	٥٣	
		١٣ %	٣.٧	٣٨.١	٣١.٢	١٤	
٥	تستثمر القدرات الإبداعية لأفرادها لتحقيق مقومات	٥٣ ك	١٤	١٤٣	١١٦	٥٢	
		١٤ %	٣.٧	٣٧.٨	٣٠.٧	١٣.٨	

م	العبارة	ك & %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً				
	اقتصاد المعرفة										
١٤	تطور من آليات العمل بها وفقاً لمطالبات المستفيدين	ك ٥٩ %	١٦	١٤١	١٤١	١٦	٥٩	٣.٢٠	١.٢٠	٩	متوسط
			٤٧	١١٥	١٤١	١٦	٥٩				
٧	تتبنى خطة للاستفادة من المعرفة الضمنية المتولدة في عقول أفرادها المتميزين	ك ٦٩ %	٢٦	١١١	١١١	٢٦	٦٩	٣.١٥	١.٢٧	١٠	متوسط
			٤٨	١٢٤	١١١	٢٦	٦٩				
٦	تدعم براءات الاختراع وتضعها موضع التنفيذ	ك ٥٣ %	٣٤	١٤٢	١٤٢	٣٤	٥٣	٣.١٤	١.١٧	١١	متوسط
			٤٤	١٠٥	١٤٢	٣٤	٥٣				
١٣	تسعى لتقديم حلول مبتكرة للمشكلات المختلفة بالمجتمع ومؤسساته من خلال برامجها التعليمية	ك ٧٣ %	٢٠	١٢٤	١٢٤	٢٠	٧٣	٣.٠٨	١.٢٤	١٢	متوسط
			٣٦	١٢٥	١٢٤	٢٠	٧٣				
١٦	تحرص على استقطاب الطلاب المتميزين محلياً وعربياً لما تملكه من برامج متميزة	ك ٧٨ %	٦٠	٩١	٩١	٦٠	٧٨	٢.٩٦	١.٣٣	١٣	متوسط
			٥٠	٩٩	٩١	٦٠	٧٨				
١٢	تمتلك نظاماً فعالاً	ك ٧٩ %	٥٢	١٠٥	١٠٥	٥٢	٧٩	٢.٩٣	١.٣٠	١٤	متوسط
			٤٣	٩٩	١٠٥	٥٢	٧٩				

م	العبارة	ك & %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً				
	للتواصل مع خريجيها وأصحاب المصالح المستفيدين من خدماتها	٢٠.٩	١١.٤	٢٦.٢	٢٧.٧	١٣.٨	٢٠.٩				
١	تقدم خدمات تمويلية لخريجيه وأفراد المجتمع بما يتلاءم مع المتغيرات المستمرة لسوق العمل	٨٩	٣٩	١٠.٩	١٠.١	٤٠	٢٠.٩	١.٣	١	متوسطة	
١	تجري دراسات تتبعية لخريجيه للتأكد من توافقه مع سوق العمل	٦٦	٣٤	٨٢	١١٥	٨١	٢٠.٨	١.٢	١	متوسطة	
١	للتواصل مع خريجيها وأصحاب المصالح المستفيدين من خدماتها	٢٣.٥	١٠.٤	٢٨.٨	٢٦.٧	١٠.٦	٢٠.٨	١.٢	١	متوسطة	

المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني = ٣.٢٠، الانحراف المعياري العام = ٠.٩٤، درجة الموافقة العامة للمحور متوسطة

*المتوسط الحسابي من ٥ درجات.

بالنظر إلى الجدول رقم (٢) يتضح أن استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع رأس المال البشري للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٢٠)، وانحراف معياري (٠.٩٤) وهو متوسط الفئة الثالثة التي تتراوح ما بين ٢,٦٠ إلى ٣,٤٠، وهذا يعطي مؤشراً بأن الجامعات السعودية بحسب رأي العينة تولي اهتمام متوسط برأس المال البشري، وذلك من خلال التدريب والتأهيل والتحفيز، وتوفير فرص الأبداع والابتكار لهم، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مدفوني (٢٠١٧م) في أن

الاستثمار في رأس المال البشري جاء بدرجة متوسطة، وأن الجامعات تشجع أسانذتها على البحث العلمي وتطوير المعارف والقدرات في مجال العمل.

وفيما يلي عرض لاستجابات أفراد عينة البحث على العبارات كالتالي:

جاءت العبارة رقم (٤) وهي: (تنتقي أفرادها وفقاً لمعايير محددة تعتمد على الكفاية الأكاديمية والوظيفية) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٩) وبانحراف معياري (١.٠٠) بدرجة موافقة كبيرة، وتقع في الفئة الرابعة التي تتراوح ما بين ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات السعودية تقوم بعملية استقطاب أفرادها المتميزين وفق ضوابط ومعايير واضحة تعتمد على الكفاية الأكاديمية والوظيفية، مستمدة من لوائح وأنظمة الجامعات، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الشمري (٢٠١٢م) بأن الجامعات تستقطب أعضاء هيئة تدريس متميزين في كل تخصص وفق اشتراطات يجب توفرها في عضو هيئة التدريس.

جاءت العبارة رقم (١٠) وهي: (تعمل على تبادل المعلومات وفتح آفاق جديدة للتعاون مع مؤسسات المجتمع) في المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٢) وبانحراف معياري (١.٢٤) بدرجة موافقة كبيرة، وتقع في الفئة الرابعة التي تتراوح ما بين ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات تعمل على تبادل المعلومات مع مؤسسات المجتمع من خلال تبادل الزيارات بين الأساتذة والعاملين في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وهذا يسهل إجراء الأسانذة والطلاب لأبحاثهم وتجاربهم في المعامل والمختبرات التي تملكها المؤسسات، ومشاركة خبراء مؤسسات المجتمع في إعداد البرامج الأكاديمية، مما يزيد من فتح آفاق للتعاون فيما بينهم، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الأحمد (١٤٣٧هـ) والتي توصلت إلى اعتماد عديد من دول العالم على الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث إنها تسهم في تضافر جهود المؤسسات في تبادل المعلومات والخبرات في مختلف القطاعات.

جاءت العبارة رقم (٩) وهي: (تهتم بالبحث العلمي كمنتج استثماري سواء كان من أعضاء هيئة التدريس أو من الطلاب) في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٤١) وبانحراف معياري

(١.٢٥) بدرجة موافقة كبيرة، وتقع في الفئة الرابعة التي تتراوح ما بين ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى اهتمام الجامعات بالبحث العلمي سواءً كان من أعضاء هيئة التدريس أو طلاب الدراسات العليا، كونه في النهاية يتحول إلى منتج استثماري لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المطلق (٢٠١٧م) ودراسة الخليفة (٢٠١٤م) في التأكيد على أهمية استثمار بعض آليات البحث العلمي من قبل الجامعات، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عسيري (١٤٣٨هـ) والتي توصلت إلى ضعف الجامعات في تسويق البحوث العلمية.

جاءت العبارة رقم (١٢) وهي: (تمتلك نظاماً فعالاً للتواصل مع خريجها وأصحاب المصالح المستفيدين من خدماتها) في المرتبة الرابعة عشر وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٣) وبانحراف معياري (١.٣٠) بدرجة متوسطة، وتقع في الفئة الثالثة التي تتراوح ما بين ٢,٦٠ إلى ٣,٤٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات تحاول امتلاك نظام فعال يهتم بالتواصل مع الخريجين وأصحاب المصالح والمستفيدين من خدمات الجامعات؛ للاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم، والتي قد تسهم في تطوير العمل، وتحويل بعض الأفكار إلى مشاريع استثمارية وخدمات إبداعية.

جاءت العبارة رقم (١١) وهي: (تقدم خدمات تنموية لخريجها وأفراد المجتمع بما يتلاءم مع المتغيرات المستمرة لسوق العمل) في المرتبة الخامسة عشر، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٢) وبانحراف معياري (١.٣٢) بدرجة متوسطة، وتقع في الفئة الثالثة التي تتراوح ما بين ٢,٦٠ إلى ٣,٤٠، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات تسعى إلى تقديم خدمات تنموية للخريجين، وأفراد المجتمع من خلال رسم ذلك في خططها وسياساتها؛ لتناسب مع متطلبات سوق العلم بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة؛ لأن معيار نجاح أية جامعة يقاس بالمستوى العلمي والأكاديمي لخريجها ومدى تسليحهم بمهارات تواكب سوق العمل، وليس بعددهم.

جاءت العبارة رقم (١٥) وهي: (تجري دراسات تتبعية لخريجها للتأكد من توافقها مع سوق العمل) بما يسهم في المرتبة السادسة عشر وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٣) وبانحراف معياري (١.٢١) بدرجة متوسطة، وتقع في الفئة الثالثة التي تتراوح ما بين ٢,٦٠ إلى ٣,٤٠، ويعزو الباحث هذه

النتيجة إلى أن الدراسات التتبعية التي تقوم بها الجامعات لخريجها لا زالت دون المأمول، وبالتالي تحتاج الجامعات لإجراء دراسات مسحية تتبعية للخريجين؛ لذا يتطلب الاهتمام بهذا الجانب وتكليف أعضاء هيئة التدريس والباحثين بإجراء هذا النوع من الدراسات للوقوف على الوضع العام للخريجين، وبناء خطط تتوافق مع مدخلات سوق العمل.

توصيات البحث: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

- ١- الاهتمام بتسويق البحث العلمي في الجامعات من خلال المؤسسات الخدمية.
- ٢- ضرورة اهتمام الجامعات بتقديم خدمات تنمية للخريجين وأفراد المجتمع من خلال رسم ذلك في خططها وسياساتها، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة.
- ٣- ضرورة وجود آليات لتسويق خدمات البنية التحتية للجامعات، عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- ٤- حوافز وضمانات للمستثمرين ورجال الأعمال لتسهيل دخولهم في الاستثمار التربوي للجامعات.
- ٥- وضع خطط زمنية واضحة للجامعات للانتقال من الاعتماد على التمويل الحكومي إلى الاعتماد على الاستثمار التربوي والاكتفاء الذاتي.

مقترحات البحث:

- ١- إجراء دراسات مقارنة عن الاستثمار التربوي في ضوء تجارب الدول العالمية الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، وكندا، وغيرها.
- ٢- إجراء دراسات مستقبلية للكشف عن مجالات جديدة للاستثمار التربوي للجامعات.
- ٣- إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية المتخصصة في هذا المجال وتكون بشكل موسع ودقيق.

المراجع:

المراجع العربية

- الإبراهيم، يوسف حمد. (٢٠٠٤م). التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- أبكر، بحر الدين. (٢٠١٥م). الاستثمار في التعلم وأثره في بناء القدرات البشرية في الجامعات السودانية الحكومية في ضوء مقتضيات اقتصاديات المعرفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.
- أبو الحمص، نعيم. (٢٠٠٦م). نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- أبو السعود، محمد سيد. (٢٠٠٩م). تطور التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، ورقة بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للتعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد صناعة التعلم للمستقبل. الرياض.
- أبو سيف، محمود سيد. (٢٠١٦م). رأس المال الفكري وعلاقته بالابتكار التنظيمي في جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بمصر: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، (٩٦). ٧٣-١.
- أبو الشامات، محمد أنس. (٢٠١٢م). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، ٢٨(١)، ٥٩١-٦١٠.
- الأغا، إياد. (٢٠١٥م). واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة.
- بامخرمة، أحمد سعيد. (١٤٣٩هـ). اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية. ط٣. جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. (١٤٤١هـ). برنامج بادر للحاضنات. مسترجع من <http://www.badir.com.sa/>

توتليان، مرال. (٢٠٠٦م). مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. (٢٠١٩م). جامعة الملك فهد إلى المركز الخامس عالمياً في أعداد براءات الاختراع. مسترجع من: <https://news.kfupm.edu.sa/ar/>

الحايس، عبد الوهاب. (٢٠١٥م). أنماط التكوين والتأهيل في مؤسسات التعليم الجامعي وفرص التشغيل في الوطن العربي. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، (١). جامعة حسينية بن بو علي. الجزائر. حرب، محمد خميس. (٢٠١٣م). تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي، دراسات تربوية ونفسية، (٧٩)، ١٣٩-٢٢٨.

الحريري، رافده. (٢٠١٠م). القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. الحسنات، ساري عوض. (٢٠١٧م). تفعيل الاستثمار في البنية التحتية مصدر مقترح لتمويل جامعة الأزهر بغزة. مجلة البحث العلمي في التربية. جامعة عين شمس. ١٨(٩). ٢٧٥-٢٩٦.

الحمادي، فايزة وسالم، سماح. (١٤٣٨هـ). تنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية بالتطبيق على جامعة الملك فيصل. ورقة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠، جامعة القصيم، بريدة، ١٣-١٤ ربيع الثاني.

الخليفة، عبد العزيز علي. (٢٠١٤م). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذج. مجلة رسالة التربية وعلم النفس، الرياض، (٤٦)، ٩٧-١٢٣.

رحمة، أنطوان. (١٤٢٣هـ-رجب). الاستثمار التربوي في دول الخليج العربية: الواقع وسبل التطوير. ورقة عمل مكتب التربية العربي لدول الخليج المقدمة إلى اللقاء الخامس لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية في دول الخليج العربي، الغرفة التجارية والصناعية، الإحساء، ١٦-١٧ رجب، ١٤٢٣هـ.

الرماني، زيد بن محمد ومطبقاني، مازن بن صلاح. (٢٠١٠م). الاستثمار في التعليم العالي وإمكانية تسويق برامجه. شبكة الألوكة. بحوث دراسات. مسترجع من: <https://www.alukah.net/web/rommany/0/>

- الزركاني، خليل حسن. (٢٠٠٦م). الاقتصاد المعرفي والتعلم الإلكتروني ركينتان في كفاءة العنصر البشري. ورقة بحث مقدمة في جامعة بغداد. بغداد.
- الزلزلة ، يوسف. (٢٠١١م). مفهوم الاستثمار في التعليم العالي. المؤتمر التربوي الثاني -الاستثمار في التعليم العالي، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، بيروت.
- السلطان، فهد سلطان. (٢٠٠٥م). المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية. ورقة عمل أعدها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم (التعليم العالي: رؤى مستقبلية). بيروت.
- سمير، زهراء محمود. (٢٠١٩م). تطوير الجامعات في ضوء استثمار رأس المال الفكري. مجلة البحث العلمي في التربية. جامعة عين شمس. ٢٠(٦). ١-٢٢.
- شاهين. محمد عبد الله. (٢٠١٨م). الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية. دار حميثرا للنشر والترجمة. القاهرة.
- الشايح، علي صالح. (٢٠١٠م). البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية. المؤتمر الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم والتنمية: مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة: تجارب ورؤى، ١٣-١٥ يوليو، ٥٢-١٦٩.
- شتاتحة، عائشة. (٢٠١٩م). الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الشمري، خالد. (٢٠١٢م). مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية المعوقات وسبل التحسين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- شموط، مروان وكنجو، عبود كنجو. (٢٠٠٨م). أسس الاستثمار. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- شنتوت، أماني خضر. (٢٠٠٩م). تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الاستثمار في رأس المال البشري، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة.

الصمادي، هشام محمد. (٢٠١٢م). درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المجلة السعودية للتعليم العالي، (٧)، ١٢٥-١٤٤.

الصمد، سميرة. والعقون، سهام (٢٠٠٨م). الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة مدخل موازنة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية. الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة. الجزائر.

العازمي، مزنة سعد. (٢٠٠٦م). الاستثمار التربوي للتعليم الجامعي في درجة البكالوريوس في دولة الكويت. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

عامر، طارق عبد الرؤوف. (٢٠١٢م). الجامعة وخدمة المجتمع، توجهات عالمية معاصرة. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

عباس، أحمد جاسب. (٢٠١٨م). متطلبات الاستثمار في الأهوار: دراسة حالة في أهوار ميسان. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٤(١٠٨)، ١٦٥-١٨١.

عبد الرؤوف، إبراهيم عبد الله. (٢٠١٧م). اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري دراسة تحليلية مقارنة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

عبد المنعم، هبة وقعلول، سفيان. (٢٠١٩م). اقتصاد المعرفة: ورقة إيطارية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

العزاوي، بهاء زكي. (٢٠٠٩م). علاقة رأس المال الفكري بإدارة الجودة. رسالة ماجستير غير منشورة في علوم إدارة الأعمال. مكتب المفتش العام. العراق: وزارة النفط.

العزيمي، محمود عبده. (٢٠١٩م). تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية. ٦(٢٣). ٧٨-٨٠.

عمار، بن عيشي وبشير، بن عيشي. (٢٠١١م). دور رأس المال الفكري في تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسات الصناعية دراسة حالة المؤسسات الصناعية الجزائرية بسكرة من وجهة نظر الرؤساء. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلق. الجزائر.

العنزي، سعد علي وصالح، أحمد علي. (٢٠٠٩م). إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الغفيلي، عبد الله. (٢٠١٥م). الجامعات السعودية والاستثمار. مسترجع من: <http://www.al-jazirah.com/>

الفلاح، عبد الرحمن. (٢٠١٦م). الاستثمارات المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية: استراتيجية مقترحة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الفوزان، ناصر ورشيد، مازن (٢٠٠٥م). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، والمنعقد بجامعة الملك سعود، الرياض.

القحطاني، ريم بنت دغش علي. (١٤٣٥هـ). تسويق بحوث الجامعات السعودية: مدخل استراتيجي لتفعيل الشراكة المجتمعية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

قرني، أسامة محمود والعتيقي، إبراهيم مرعي. (٢٠١٢م). إدارة رأس المال الفكري بالجامعات المصرية كمدخل لتحقيق قدرتها التنافسي: تصور مقترح. مجلة التربية. ١٥(٨٢). مصر.

القطاونة، عادل محمد. (٢٠١٣م). أهمية الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي. مسترجع من:

<https://www.ammonnews.net/article/177970>

القلش، أسامة أحمد. (٢٠١٩م). النشر العلمي بمعهد البحوث والدراسات العربية: دراسة تحليلية. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، ١(١)، ٥٥-١١٣.

محمود، خالد صلاح. (٢٠١٦م). مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم النفسية والتربوية، ٣(٢)، ٢٧٧-٣٠٦.

مراد، سامي. (٢٠١٦م). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية. مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، ٢٢-٢٤ نوفمبر.

مرسي، شبرين عيد. (٢٠١٣م). تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات رأس المال الفكري (دراسة مستقبلية). مجلة كلية التربية. جامعة بنها. ٢٤(٩٥).

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. (١٤٣٣هـ). اقتصاديات التعليم، الكويت: المركز العربي للبحوث الوطنية.

مدفوني، هنده. (٢٠١٧م). الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة. رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر. المطلق، تركي بن علي حمود (٢٠١٧م). الاستثمار المعرفي وعلاقته في بناء الميزة التنافسية للجامعات الناشئة بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، البحرين، ١٨(٣)، ٢٦١-٢٩٩.

ملص، بسمة عبد الله. (٢٠٠٥م). الاستثمار التربوي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الرسمية. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (٢٠١٩م). بناء مجتمعات المعرفة في المنطقة العربية اللغة العربية بوابة للمعرفة. القاهرة: بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية.

المنقاش، سارة وين عنيق، عزيزة. (٢٠١٧م). نموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، (١٧٤). ٣٧٣-٤١٧.

موسى، عبد الناصر وعبدالصمد، سميرة. (٢٠١٣م). رأس المال البشري وأهم مداخل قياسه في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، ٢٢-٢٥ ابريل، ٢٠١٣م.

موسى، فؤاد. (٢٠١٥م). المملكة تستيقظ دول العالم بالتحول إلى الاقتصاد المعرفي في عام ٢٠٢٠م، صحيفة أرقام الالكترونية. مسترجع

من: <https://www.argaam.com/ar/article/article/detail/id/373444/>

نجيمة، بن رمضان وإيمان، بادة. (٢٠١٦م). الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.

نمر، أمين محمد. (٢٠١٨م). دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس. دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، ٤٥(٤)، ٣٣٣-٣٥٢.

الهاجري، عبد العزيز. (١٤٣٨هـ). التوجهات المستقبلية لجامعة الملك خالد في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. ورقة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠، جامعة القصيم، بريدة، ١٣-١٤ ربيع الثاني، ١٤٣٨هـ.

الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي، فائزة محمد. (٢٠١٠م). المنهج والاقتصاد المعرفي. عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر.

ويكيبيديا. (٢٠١٩م). جامعة ستانفورد. مسترجع بتاريخ ٢٠/٦/١٤٤١ هـ
من: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

يوسف، بسام عبد الرحمن. (٢٠٠٥م). أثر تقنية المعلومات ورأس المال الفكري لتحقيق الأداء المتميز. جامعة الموصل: كلية الإدارة والاقتصاد.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Fabunmi, B. A. (2012). Demographic Factors as Determinants of Private Returns to Investment in Education among Nigerian Workers, Unpublished PhD, in Philosophy, the University of Ibadan, Nigeria.

Funmilayo, S. B., & Gabriel, A. A. (2013). Human Capital and Educational Investment in Nigeria: Problems and Opportunities, International Journal of Humanities and Social Science Invention, 2(1): pp 32-42.

Cadre, Hana's A. (2008) The Evolutions of the Knowledge Economy, the journal of Regional Analysis policy, pp. 118:119 Retrieved from: <http://jrap-journal.org/pastvolumes/2000/v38/F%2038%202%203.pdf>

Hepworth, M. E., Binks, J., & Ziemann, B. (2005). Regional Employment and Skills in the Knowledge Economy. A Report for the Department of Trade and Industry. Department of Trade and Industry. London WC1N 3AU, p 12.

University of Massachusetts. (2020). The impact and innovation of University of Massachusetts contribution to economic and social growth. Retrieved from: <https://www.massachusetts.edu/impa>